القوى السياسية نظمت مسيرة سلمية إلى «الاتحادية» رفضاً لـ«الدستور»

مصر: الشارع يوجه «الإنذار الأخير» لمرسي ... والصحف تدخل على خط المواجهة

القاهرة – «كونا»: نظمت احزاب وقوى سياسية امس مسيرة سلمية أطلق عليها «الانذار الاخير» الى قصر الرئاسة «الاتحادية» بحي مصر الجديدة لاعلان رفض الاعلان الدستوري ورفض الاستفتاء على مسودة الدستور الذي من المقرر ان يجرى في 15 ديسمبر الحالي.

وحددت تلك القوى والحركات والأحزاب المعتصمة بميدان التحرير بوسط القاهرة لليوم الـ11 على التوالي في بيان صحافي خريطة لتلك المسيرة التي انطلقت من جهات محددة قبل ان تلتقي لاستكمال المسيرة الى قصر الاتحادية بالتزامن مع الاحتشاد بميدان التحرير واستمرار الاعتصام به.

ويتزامن ذلك مع موافقة مجلس القضاء الاعلى أمس الاول على ندب القضاة وأعضاء النيابة للاشراف على الاستفتاء على مسودة مشروع الدستور الجديد بلجان المحافظات واللجان العامة والفرعية والمقرر منتصف الشهر الجاري.

كما قرر المجلس الخاص لمستشاري مجلس الدولة الموافقة على اشتراك قضاة ومستشاري مجلس الدولة في عملية الاشراف على الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد كما اعلنت هيئة النيابة الادارية اشتراك مستشاريها في عملية الاشراف على الاستفتاء.

جانب من مسيرة الأمس

وكان رئيس نادي قضاة مصر المستشار احمد الزند اعلن الاحد الماضي انه تم الاتفاق بين كافة قضاة مصر وأندية قضاة الاقاليم في ختام اجتماعهم على عدم الاشراف على الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد للبلاد ومقاطعته.

ومن المقرر أن تعقد الجمعية التاسيسية للدستور مؤتمرا صحافيا خلال الساعات القليلة القادمة للاعلان عن تفاصيل الفترة المقبلة حتى موعد الاستفتاء على الدستور فيما ناشدت وزارة الأوقاف المصريين جميعا المشاركة في الاستفتاء على الدستور «لاداء واجبهم الوطني نحو بناء مصر الجديدة».

الصحافة المصرية احتجبت أمس بعد ان كانت اتشحت بالسواد أمس الأول

ويأتي ذلك في وقت احتجبت امس صحف مستقلة وحزبية احتجاجا على مسودة الدستور الجديد وهي «المصري اليوم» و«اليوم السابع» و«الوطن» و«الشروق» و«التحرير» و«الصباح» و«الوفد» و«الأهالي» و«الأسبوع» و«الأحرار» و«الفجر» فضلا عن موافقة قنوات فضائية خاصة على تسويد شاشاتها اليوم.

كما نظمت نقابة الصحافيين امس وقفة احتجاجية ضد مسودة الدستور التي وضعتها الجمعية التاسيسية على مدار نحو ستة اشهر اعقبها مسيرة سلمية من مقر النقابة الى ميدان التحرير.

من جانبه اتفق شيخ الأزهر الشريف الدكتور أحمد الطيب وعدد من رموز العمل الوطني على طرح مبادرة تسعى للم الشمل والتلاقي بين جميع القوى السياسية لما فيه مصلحة البلاد حتى تخرج مصر من هذه الأزمة.

وكان نائب رئيس الجمهورية المستشار محمود مكي أكد حرص الرئيس محمد مرسي على استقلال القضاء وتعهده بعدم اساءة الاعلان الدستوري «الذي اثار ردود افعال متباينة» أو التغول على السلطة القضائية.

وشدد مكي في حوار مع التلفزيون المصري مجددا على أن الهدف من الاعلان الدستوري هو ابعاد القضاء عن المعترك السياسي مشيرا الى أن المدة المتبقية للانتهاء من الاعلان الدستوري وازالة آثره عدة ايام.

وكان الرئيس مرسي قرر السبت الماضي دعوة الشعب المصري الى الاستفتاء على الدستور الجديد في 15 ديسمبر الجاري مشيدا بأعضاء الجمعية الذين شاركوا في اعداد الدستور المصري في ثوبه الجديد.

ووصف في هذا الاطار الدستور الجديد بانه «يعتبر خطوة جديدة» في طريق ثورة 25 يناير وذلك وسط صعوبة المرحلة الحالية التي أوشكت على الانتهاء.

فرنسا: اعتقال شخصين بتهمة التواطؤ في هجمات مراح

باريس – «ا. ف. ب»: اعتقلت الشرطة الفرنسية صباح الامس شخصين في جنوب غرب فرنسا في اطار التحقيق حول المساعدة التي قد يكون حصل عليها «الجهادي» محمد مراح في تنفيذ سلسلة من عمليات القتل في تولوز، على ما افاد مصدر في الشرطة. واوضح المصدر انه تم اعتقال رجل من الغجر في العي وصديقته السابقة في تولوز مشيرا الى انهما «قد يكونا قدما مساعدة لمراح لتنفيذ الوقائع».

وقتل محمد مراح «23 عاما» ثلاثة مظليين في 11 و15 مارس في تولوز ومونتوبان، ثم قتل ثلاثة اطفال ومدرس في مدرسة يهودية في 19 مارس في تولوز، قبل ان تقتله الشرطة في 22 مارس في تولوز. وتحدث شقيقه عبد القادر الذي وجهت اليه تهمة «التواطؤ في جريمة قتل» عن رجل ثالث كان موجودا معه ومع محمد عند سرقة الدراجة النارية التي استخدمها القاتل لكنه رفض اعطاء المحققين اسم «صديق الطفولة» هذا الذي لم يتم التعرف اليه حتى الان.

من جهته تحدث عبد الغني مراح شقيق محمد الاكبر الذي قطع علاقاته مع العائلة في تقرير بثته قناة ام 6 التلفزيونية الفرنسية عن فرضية وجود «رجل ثالث» ملمحا الى انه كان «شخصا من الغجر» من معارف شقيقه.

«الأعور» يستقيل من «قاعدة المغرب الاسلامي»

موبتي – «ا. ف. ب»: اعلنت مصادر متطابقة لوكالة فرانس برس امس الاول ان الجزائري مختار بلمختار احد ابرز قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي اقيل من منصبه قبل عدة اسابيع، غادر التنظيم الجهادي الذي يسيطر على شمال مالي. وكان مختار بلمختار الملقب بـ«الاعور» قائد كتيبة في غاو «شمال شرق مالي» قبل ان يقال من منصبه في اكتوبر الماضي. وقال مصدر امني مالي لوكالة فرانس برس ان «مختار بلمختار لم يتحمل اقالته. بعث برسالة الى قيادته يعلن فيها انه لم يعد عضوا في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي». ومن ناحيته، قال مصدر امني اقليمي لوكالة فرانس برس ان «بلمختار استقال من صفوف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي. وهو حاليا مستقل في الصحراء. وقد يحاول الانضمام الى حركة الوحدة والجهاد في افريقيا الغربية».

تتمات

الحكومة الجديدة

عليه تركيبة الحكومة الجديدة والتي لابد أن تكون جاهزة وتؤدي اليمين الدستورية أمام صاحب السمو الأمير، قبل موعد افتتاح الفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة الجديد في السادس عشر من الشهر الجاري.

في هذا السياق أكد نواب وسياسيون أن تشكيل الحكومة المقبلة لن يكون سهلا، في ظل الأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد، حيث تبقى مهمة الرئيس المكلف بالتشكيل صعبة ودقيقة، ودائرة الاختيار المطروحة أمامه لن تكون واسعة كما هو معتاد، إذ دعت بعض القبائل وفي مقدمتها العوازم إلى مقاطعة الحكومة الجديدة، معتبرة أن ذلك يعد استكمالا لنهج مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وتأكيدا على رفض التعديل الذي طرأ على قانون الانتخاب وجرت على أساسه انتخابات الأول من ديسمبر، كما يتوقع أن تتخذ التيارات السياسية التي قاطعت الانتخابات، كالحركة الدستورية الإسلامية «حدس» والتكتل الشعبي والتحالف الوطني الموقف نفسه.

غير أن مصادر نيابية أوضحت لـ«الصباح» أن الباب لم ولن يغلق أمام مشاركة القبائل والتيارات السياسية المقاطعة للانتخابات في التشكيل الحكومي الجديد، مستشهدة في هذا الصدد بما ذكره امير إحدى اكبر القبائل قبل يومين من أن من يشارك في الوزارة من قبيلته يمثل نفسه، وهو ما يعني من وجهة أخرى أن هناك من سيقبل فعلا بالمشاركة، ويأخذ هذا القرار على مسؤوليته، والأمر ذاته سيتكرر مع التيارات السياسية المختلفة.

ورأت المصادر أن المخرج العملي و«البراغماتي» لهذه المشكلة يكمن في تشكيل حكومة تكنوقراط، بحيث يتم اختيار اعضائها على أساس الكفاءة وحدها، بعيدا عن أي محاصصة حزبية أو قبلية أو طائفية، مؤكدة أن ذلك سيرفع الحرج عن الجميع، ويرسخ الاقتناع بأن كل من دخل الحكومة، فإنه دخلها استنادا إلى مؤهلاته وخبراته، وليس لكونه ينتمي الى قبيلة او طائفة أو تكتل ما، وإنما هو يشارك في حكومة الكويت، ويستهدف من هذه المشاركة خدمة بلده في المقام الأول والأخير.

أضافت أنها لا تتفق مع الدعوة التي أطلقها بعض النواب أمس وطالب فيها بعدم توزير أي من الأشخاص أو التيارات الذين قاطعوا الانتخابات، محذرة من تبني التوجه لإقصاء أي تيارات سياسية أو شرائح مجتمعية من المشاركة في الحكومة، وقالت: إننا أمام مرحلة مفصلية ودقيقة، وتتطلب إعمالا العقل والحكمة، وضرورة أن يتسم أداء كل الأطراف بالرشد السياسي، والابتعاد التام عن النزعات الاقصائية البغيضة، لأنها ليست في مصلحة أحد، وبالتالي فهي ليست في مصلحة الكويت.

المصادر ذاتها شددت على ضرورة تجاوز حالة الاحتقان التي سادت الشارع الكويتي قبل اجراء الانتخابات، والسعي الى لم الشمل من جديد، وتوحيد الصفوف، وتصفية الخلافات القائمة بين جميع الاطراف، بهدف تهيئة الأجواء لمرحلة من العمل والبناء والانجاز، يشارك فيها الجميع، بعيداً عن أي اعتبارات أيديولوجية، وبغض النظر عن المواقف التي اتخذها أي طرف خلال الفترة الماضية.

في الإطار ذاته أكد النائب خالد الشطي على ضرورة ان تأتي التشكيلة الحكومية المرتقبة وفق اسس ومرتكزات دستورية، مشددا على ان ينتقد المنصب الوزاري من يستحقه من ذوي الكفاءات الوطنية «المواطنين – المواطنات».

وطالب الشطي في تصريح خاص لـ«الصباح» بأن يتم توزير أكثر من شخصية نسائية وأن يكون اختيار اعضاء الوزارة المقبلة وفقا للكفاءة الادارية الحقيقية، مشيرا الى ان المرحلة الحالية تتطلب وجود وزراء تكنوقراط عمليين يستطيعون مواكبة المرحلة القادمة بحيث يستطيعون المضي قدما في طريق التنمية الاقتصادية الحقيقية في الكويت عبر معالجة جميع المشكلات الخدماتية التي يعاني منها المواطن في الكويت.

وحول امكانية عودة بعض اعضاء الحكومة السابقة قال الشطي ليس لدي رفض شخصي لاحد، وانما لدي رفض موضوعي لاي وزير في الحكومات السابقة، لافتا إلى انه يرفض الشخص الذي لم يساهم في انجاح العمل داخل وزارته ولم يقدم جديدا في العمل الحكومي المنوط به.

من جانبها قالت النائبة صفاء الهاشم: لابد ان يكون اختيار الحكومة المقبلة صائبا بحيث يتماشى مع ما افرزته الانتخابات البرلمانية من نخبة نيابية في المجلس الحالي واضافت الهاشم في تصريح لـ«الصباح» انها تطمح للمزيد من التعاون بين اعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية لافتة الى ان المئة يوم القادمة هامة جدا في تاريخ الكويت وذلك لاصلاح نظام كامل تم اتلافه وتكسيرة بقسوة من قبل «الجوقة» السابقة على حد تعبيرها، وشددت على ضرورة ان تتم الاستعانة بالعناصر الوطنية التي لم تكن مرضيا عنها في الحكومات والمجالس النيابية السابقة، رافضة تكرار نفس الوجوه الوزارية التي اعتادت عليها البلد في المراحل السابقة والتي تحمل ايديولوجيات «ممطة» لا تهدف الى التنمية والعمل.

وطالبت الهاشم رئيس الحكومة المقبلة بضرورة ان يكون متعاونا هو واعضاء حكومته والا يالو جهدا لما فيه مصلحة الكويت محذرة بانها واعضاء البرلمان سوف يكونون مراقبين وبقسوة لعمل الحكومة المقبلة، مشددة على ان يتم اختيار الوزراء بعيدا عن المحاصصة والمذهبية والقبلية والطائفية، بل وفقا للتكنوقراط وان يمتلكوا ديناميكية العمل وتفويض الصلاحيات اضافة الى تطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة وقالت: هدفنا هو مصلحة الكويت «لا عداء او صداقة للحكومة المقبلة».

إلى ذلك أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله ان موقف المعارضة موقف سياسي ومباح ضمن القوانين المعمول بها في الكويت، لافتا بقوله «قد لاأتفق مع ما يطرحه بعض الاخوة في المعارضة ولكن هذا لا يفسد للود قضية وأنا مرارا وجهت كلامي للمجتمع الكويتي كي لا ينقل حدة الطرح تحت القبة إلى خارجها».

وقال العبدالله في حديث إلى جريدة «الوطن» القطرية نشرته امس: «اتفق مع كثير مما يبدر من أطروحات من إخوة أفاضل أعزاء على الصعيد الشخصي مما يسمون المعارضة ولكن العملية السياسية تستوجب وجود أكثر من رأي وأكثر من وجهة نظر وواجبنا أن نحترمها جميعا وكذلك أن يكون الاحترام متبادلا.. وأنا كنت أنوه دائما في اللقاءات الخاصة في الكويت، وأوجه كلامي لأهلي في الكويت وإلى عزوتنا المجتمع الكويتي، بألا يساء تفسير حدة النقاش الذي يتم في مجلس الأمة ويتم نقل هذه الحدة إلى المجتمع».

واوضح ان «طريقة عملنا في الكويت وفي الدستور أن الوزراء أدوات تنفيذية لحضرة صاحب السمو الأمير.. نعم نشترك في مجلس الوزراء في تبني القرارات الجماعية وندافع عنها جميعا ولكن لكل وزير اختصاص أصيل وهو معني به».

واوضح قائلا: «منذ زمن الحكومة أو على الاقل الحكومة التي تشرفت بالعمل فيها والتي شارفت على الانتهاء كانت تنادي دائما وابدا بالحوار الهادئ والتنسيق.. وفي المقابل فإن أطرافا أخرى هي التي كانت تقاطع وتمتنع وترفع الصوت، والمستغرب في حكومتنا هذه لدى مجاميع من المتابعين للشأن السياسي الكويتي، إن هذه الحكومة لم تتخذ قرارا واحدا وتراجعت عنه، ولم تعلن عن موقف وتراجعت عنه، ولم تعلم بعد على القانون ولم تطبقه».

من جهة أخرى نفى العبدالله أن يكون لدى الإخوان المسلمين في الكويت أي توجه للانقضاض على السلطة.

بدورها أصدرت مجموعة المنتمين للتيار الوطني بيانا بضرورة ابتعاد التشكيل الحكومي المقبل عن المحاصصات القبلية والطائفية والعمل على توسيع مشاركة المرأة بالوزارة والشباب كونهما أكبر مكونين بالمجتمع.

36 نائباً

متوازيين في العمل.

واعلن النائب احمد المليفي بعد اجتماع 36 نائباً في ديوانه امس ان النواب المجتمعين وضعوا الاستقرار أول الاولويات، مشيرا الى ان هناك نقاط التقاء بين النواب وجميعا رفضوا النفس الطائفي والعنصري.

واوضح المليفي في تصريح للصحافيين ان الهدف من الاجتماع تهنئة النواب على فوزهم في الانتخابات والتعارف فيما بينهم، وهذا البروتوكول كان متبعا في المجالس السابقة، مؤكدا ان الاجتماع ناقش قضايا عامة، وكان الكل مستشعرا اهمية المرحلة التي نمر بها، وخطورة الدور الذي يقوم به، والكل فاهم الرسالة التي ارسلها الناخب لهذا المجلس والتي من خلالها منح الناخبين الثقة لأعضاء المجلس الحالي.

وذكر ان هناك نقاط التقاء كثيرة بين الاعضاء والكل شدد على ان هذه النقاط يمكن ان تكون اضافة الى العمل البرلماني والديمقراطي في الكويت، كما سنستفيد من ايجابيات التجارب السابقة ونبتعد عن سلبياتها، وسيتم الابتعاد عن اي اثارة تمس الوحدة الوطنية وعدم اعطاء فرصة للآخرين لغرس عوامل الخلاف بين النواب وخصوصا من ناحية الطرح الطائفي او الفئوي وعدم السماح بهذا النفس العنصري بأي شكل من الاشكال.

وأفاد بان النواب الـ50 يفترض ان يمثلوا نخبة المجتمع، وهناك مسؤولية كبيرة عليهم، وكذلك هناك مسؤولية على السلطة التنفيذية، فيجب ان تأتي حاملة هموم الوطن، وبرنامج عمل واضح، واولويات واضحة لتحقيقها خلال الفصل التشريعي.

وبين ان هذه الاجتماعات التنسيقية والعمل بروح الفريق الواحد ستستمر داخل البرلمان، مشددا على ان اختيار رئيس الحكومة المقبلة هو من اختصاص سمو الامير، ونحن نحترم اختيار سمو الامير، ونحن نمد يد العون لم يختاره سمو الامير، ونتحدث عن مصلحة بلد، ويجب علينا ان نلتزم بالمادة 50 من الدستور التي تنص على فصل السلطات مع تعاونها.

وعما اذا كان النواب قد اتفقوا على موقف ضد توزير من شاركوا في مقاطعة الانتخابات او دعوا اليها، قال المليفي ان النواب لم يتخذوا اي قرار في هذا الجانب لان الاجتماع لم يعقد لاتخاذ قرارات معينة.

من جانبه أكد النائب علي العمير على ضرورة ان تشهد المرحلة المقبلة المزيد من الانجازات بما يصب في مصلحة الوطن والمواطنين واضاف ان المجلس الحالي يواجه الكثير من التحديات وانه لابد من العمل في التشريع والرقابة بطريق متوازي بحيث لا يطغى شق على الاخر.

وقال العمير خلال حفل استقباله للمهنئين امس الاول والذي اقيم في قاعة الميلم للمناسبات بمنطقة العديلية ان تكوين كتلة إسلامية أمر محمود شريطة أن تكون مبنية على الانجاز وألا تكون معادية للآخرين أو مستفزة لهم، واوضح ان هناك مشاورات تتم بخصوص هذا الشأن بين عدد من النواب. وأكد على إعلانه في وقت سابق نيته الترشح لمنصب رئاسة المجلس مبتهلا لله عز وجل ان يولي الاصلح والاقدر على حمل الامانة، مبينا انه يدرس في الوقت الحالي موقفه من مراسيم الضرورة التي أصدرها مجلس الوزراء خلال الفترة الماضية وسوف يتخذ قراره بناء على الآراء القانونية وفي اطار العمل بالدستور والقوانين المنظمه.

وعلى صعيد التشكيل الحكومي المرتقب، شدد على ضرورة الابتعاد عن المحاصصة والترضيات السياسية واختيار اعضاء الوزارة وفقا للكفاءات.

من جانبه أكد النائب سعد الخنفور بان الوطن والمواطن ينتظران الكثير من الانجازات من قبل المجلس المقبل الذي تم اختياره من كافة شرائح المجتمع وانهم يتطلعون إلى النهضة في المرحلة المقبلة والنهوض بالخدمات المتردية منذ زمن طويل، مضيفا: ونحن نعدهم بان نضع الكويت وشعبها في قلوبنا ولن نتردد بالدفاع عنها وعن المكتسبات الدستورية وحقوق المواطن.

وقال الخنفور خلال حفل الاستقبال والعشاء المقام على شرف ابناء الدائرة الرابعة وابناء قبيلة «الرشايدة» مساء امس الاول في منطقة الشبيلية بان المرحلة المقبلة حساسة وتحتاج إلى تكاتف الجميع لتفويت الفرصة على كل من يريد العبث في الكويت وانني على ايمان صادق وثقة عالية بأبناء الكويت جميعهم بانهم هم الدرع الحصين والسد المنيع لكل من يريد سوءا في هذا الوطن الغالي.

واوضح الخنفور بانه لا زال متمسكا بقرار الترشح لرئاسة مجلس الامة وانه تم التنسيق مع عدد من النواب وانه متفائل في بانه سيحصل على هذه التزكية من الاخوة الزملاء.

وطالب الخنفور من الحكومة ورئيسها المقبل بأن يتم اعداد خطة متكاملة وعرضها على مجلس الامة في اول جلسة حتى يتم مناقشتها وانه سوف يمد يد العون للحكومة اذا سارعت بالنهج الاصلاحي واذا اخفقت سوف يمارس حقه الدستوري ويصل الى ابعد مدى.

وفي حفل العشاء الذي اقامه النائب علي الراشد بمناسبة فوزه في الانتخابات، علق رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي قائلا: إن الحديث عن مرسوم الصوت الواحد الان، هو الحديث عن «اللبن المسكوب»، مؤكدا أن السبيل الوحيد لتغييره هو في قاعة عبدالله السالم بمجلس الأمة.

من جهته أكد النائب الراشد انه مستمر في ترشحه لرئاسة مجلس الأمة، مشيرا كذلك إلى أنه سيصوت لصالح استمرار مرسوم الصوت الواحد، في حال عرضه على المجلس.

مشعل الأحمد

رئيس الحرس الوطني وتمنياته بالتعاون المثمر بين الطرفين.

وأعطى الشيخ مشعل الأحمد نبذة عن مسيرة الحرس الوطني وطبيعة المهام المكلف بادائها في المنظومة الأمنية إلى جانب الجيش والشرطة، كما تطرق معاليه الى الخطة الاستراتيجية للحرس الوطني التي بدأت في العام 2012، ومن المنتظر أن تؤتي ثمارها في العام 2015، مؤكدا أنها تستهدف إحداث نقلة نوعية في جميع المجالات.

وقال: إن الحرس الوطني دأب على تدريب وتأهيل كوادر بشرية من بين صفوفه في بعض المؤسسات ذات الطابع المهني والفني حتى يتسنى له أداء دوره الوطني خلال أوقات الطوارئ والأزمات، حيث لدينا الآن منتسبون قادرون على تزويد الطائرات بالوقود، وتشغيل المطاحن وممارسة مختلف الأعمال في مؤسسة الموانئ الكويتية، والمشاركة الى جانب الإدارة العامة للإطفاء في إخماد الحرائق وعمليات الإنقاذ، مشيرا الى أن هذا البروتوكول مع شركة ناقلات النفط هو حلقة في سلسلة بروتوكولات تعاون وقعها الحرس الوطني مع عدة جهات مثل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والادارة العامة للإطفاء، ووزارة الكهرباء والماء، ونادي الرماية الكويتي.

علماء ودعاة

الباطلة، والتخوين والطعن بوطنية الإخوان في جمعية الإصلاح الإجتماعي والتشكيك بولائهم للوطن، بل والبهتان بادعاء انهم يتآمرون ضد بلادهم تارة وفي التشكيك بدينهم وعقيدتهم تارة أخرى، في ظاهرة غريبة ودخيلة على مجتمعنا، لافتين إلى أن «من نعم الله تعالى علينا في الكويت تلك العلاقة الوثيقة بين الشعب بكل مكوناته حاكما ومحكوما، والتي تجلت بوضوح إبان الغزو الغاشم على بلدنا حيث وقف المجتمع الكويتي بكل فئاته صفا واحدا خلف قيادته يقاوم الاحتلال ويتمسك بالشرعية في صورة وطنية رائعة»، واختتم العلماء بيانهم بالقول: «نلفت انتباه أهلنا في كويت الخير والمحبة إلى عدم الانسياق وراء ما يردده بعض المغرضين والمحرضين، إذ يقول ربنا سبحانه محذرا المؤمنين: «إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم، لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا إفك مبين»، وإن اختلاف وجهات النظر لايجيز الطعن بالولاء والتخوين والاتهام بالباطل، ولتبقى لحمة المجتمع متماسكة امام من يريد اثارة الفتنة».

وقد وقع على البيان كل من العلماء والدعاة: يوسف الحجي، د.خالد المذكور، يوسف الرفاعي، عبدالرحمن عبدالخالق، الشيخ احمدالقطان، د.عبدالرحمن المحيلان، د.نبيل العوضي، احمد الدبوس، نادر النوري، د.طارق الطواري، د.عبدالرزاق الشايجي، د.شافي العجمي د.محمد العوضي، ا.بدر الحجرف، د.عبدالعزيز العويد، د.يوسف حسن الشراح، د.سعدي العثمان، د.محمد الثويني.

«الداخلية»: سنردع

الأمنين وإثارة الخوف والفزع بينهم داخل المناطق السكنية.

وأضاف: وعلى الرغم من المحاولات المتواصلة لرجال الأمن والتمسك بأقصى درجات الحكمة والصبر لحث هؤلاء المتجمهرين ومثيري الشغب على التخلي عن هذه الممارسات غير المسؤولة والمخالفة للقانون والابتعاد عن المناطق السكنية أو الاحتماء داخلها.

ميناء مبارك

الكبير سيوفر خمسة آلاف وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة للخريجين من مختلف المعاهد. وأضاف السماك في تصريح لـ«كونا» امس انه تم تشكيل لجنة على مستوى الهيئة والمؤسسة العامة للموانئ الكويتية بطلب من المدير العام للمؤسسة وذلك بخصوص مشروع ميناء مبارك الكبير باعتباره مشروعا حيويا كبيرا وتضمن طلب مدير المؤسسة توفير 13 وظيفة لخريجي معاهد التدريب.

«الجامعة»: التقديم

للعام الجامعي 2014/2013 يستمر الى 21 فبراير 2013.

وقالت الكلية في بيان صحافي امس انها قامت بإبداء مرونة مؤقتة تجاه طلب بعض الطلبة المتقدمين لبرامج كلية الشريعة للعام الجامعي 2013/2012 الذين لم يتمكنوا من الحصول على درجة التوفل المطلوبة.

واشارت الى ان باب التقديم للدراسات العليا بدأ باستلام الطلبات منذ الثاني من ديسمبر الجاري ويستمر الى 21 فبراير المقبل داعية من يرغب بالتقديم لبرامج الكلية الى المراجعة شخصيا مصطحبا معه الأوراق المطلوبة والموضحة في موقع الكلية الالكتروني ومراجعة كلية الدراسات العليا بالحرم الجامعي بالخالدية.

واكدت ضرورة الانتباه الى تقديم اختبار التوفل والحصول على الدرجة المطلوبة للتقديم في برامج كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت.

سعود الفيصل

حقوقها، والحكومات المجاورة في الأردن والكويت قادرة برجالاتها أن تحل ما يظهر لها من مشاكل داخلية»، وأشار إلى أن «الاحتجاجات الموجودة في مصر بعد الإعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي شأن داخلي، لا نتدخل فيه»، وأضاف وزير الخارجية السعودي أن أي إجابة على الأسئلة بهذا الخصوص تعد تدخلا في الشأن الداخلي، لافتا النظر إلى أن الإخوة المصريين أدرى باحتياجات بلدهم في هذه الفترة.

وعما تتعرض له السعودية من هجمات إعلامية وشخصية أجاب الفيصل قائلا: في الواقع قد تعودنا وجلدنا أصبح سميكا على أنه مهما عملنا سيكون هناك انتقاد، فنحن سائرون تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين بنية صافية وبمسؤولية كاملة وبالتالي الانتقادات التي تحدث بين فترة وأخرى لا تهم بهذا الشأن.

وفيما يتعلق ببناء المستوطنات الإسرائيلية وتأثيرها على عملية السلام قال في مؤتمر صحافي عقده الثلاثاء 4 ديسمبر في الرياض: إذا لم يحدث انسحاب من المستوطنات لن يتحقق حل الدولتين، أين يمكن للدولة الفلسطينية أن تنشأ، وما هي الأراضي التي تكون تابعة لها والضفة الغربية تسيطر عليها إسرائيل كليا تقريبا، وأريحا هي المنطقة الأكثر عددا في السكان وهي منطقة صغيرة ولكن بالنسبة للضفة الغربية فإن الأراضي استولت عليها إسرائيل تقريبا بشكل كامل، ودون الانسحاب من هذه الأراضي لا أعتقد أن هناك فرصة أو احتمال حل الدولتين.

ورحب قرار الجمعية العامة منح فلسطين صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة، مؤكدا أن القرار ينبغي أن يشكل عاملا مساعدا للحل لا معطلا له، وأن التعطيل الحقيقي يتمثل في غياب أفق الحل السياسي ورفض إسرائيل لكافة الحلول السلمية واستمرارها في بناء المزيد من المستوطنات.

وأعرب الأمير سعود عن أسفه الشديد للوضع في سوريا الذي يزداد تدهورا سواء من جهة ازدياد حجم الضحايا والمهجرين أو من جهة التدمير الشديد الذي تشهده المدن السورية تحت قصف الآلة العسكرية العمياء للنظام التي لا تبقي ولا تذر.

ودعا وزير الخارجية الأشقاء في اليمن بكافة فئاتهم وأطيافهم إلى الاستجابة لجهود الحكومة اليمنية والانخراط في المؤتمر الوطني للحوار الشامل الذي يحتاجه اليمن اليوم أكثر من أي وقت مضى استكمالا لتنفيذ نصوص اتفاقية المبادرة الخليجية والحفاظ على وحدتهم الوطنية والإقليمية وتحقيق أمنهم واستقرارهم وازدهارهم.